

إطلاق صندوق «إينوف أنفست»

تم، أول أمس، بالرباط، إعطاء انطلاقة «صندوق إينوف أنفست» وذلك باستثمار إجمالي يصل إلى 700 مليون درهم بالنسبة للسنوات الخمس المقبلة.

وتوج هذا الحفل، الذي ترأسه محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، مسلسل اختيار الفاعلين الرئيسيين من طرف صندوق الضمان المركزي (شركات التدبير والمستثمرين المؤسساتيين ومؤسسات الدعم المعتمدة).

وتم، خلال هذا الحفل، توقيع اتفاقيات بين كل من صندوق الضمان المركزي ممثلا بمديره العام السيد هشام زناتي السريغيني وستة فاعلين في منظومة تمويل الابتكار والذين يمثلون هيئات متخصصة في مواكبة حاملي المشاريع المبتكرة.

وستعمل هذه المؤسسات، التي تم اعتمادها لمدة ثلاث سنوات، بتعاون وثيق مع صندوق الضمان المركزي بهدف تمويل المراحل الأولى لخلق المشاريع المبتكرة. حيث أصبح بإمكان الجمعيات الست المعتمدة بمنح كل من منتج «إينوف أنفست» (وهو عبارة عن مساعدة مالية) ومنتج «إينوف استارت» (وهو عبارة عن قرض للشرف) لفائدة حاملي المشاريع المبتكرة.

كما ستشرف على عمليات البحث من خلال تنظيم لقاءات لتقديم المشاريع، والانتقاء من خلال تقييم إمكانات المشاريع وطابعها الابتكاري، وكذا المواكبة عبر اقتراح تداريب وعمليات توجيهية، وتسهيل التواصل والاحتضان وتصميم النماذج.

وفي كلمة بالمناسبة، أكد محمد بوسعيد أن هذا الصندوق «سيتمكن من توفير فرص حقيقية فيما يخص دعم وتمويل المقاولات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة»، مشيرا إلى أن تفعيله «يعكس الالتزام القوي للحكومة لصالح هذه الفئة من المقاولين والذين يشكلون نواة اقتصاد المستقبل».

وأشار بوسعيد إلى أنه سيتم استثمار ما لا يقل عن 700 مليون درهم في المقاولات الناشئة المبتكرة، بما في ذلك مساهمة «صندوق إنوف أنفست» والتي تصل إلى 300 مليون درهم، بالإضافة إلى مساهمة المستثمرين المحليين والأجانب والتي تناهز 400 مليون درهم، مضيفا أن صندوق إنوف أنفست، الذي يعمل على تدبيره صندوق الضمان المركزي، «تم تصميمه بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية كآلية تمويل شاملة تستهدف ما لا يقل عن 300 مشروع مبتكر خلال السنوات الخمس المقبلة».

من جهتها قالت كبيرة الاقتصاديين بالبنك الدولي، راندا عقيل، إن هذا الصندوق يهدف، بالخصوص، إلى دعم المقاولين الشباب لتمكينهم من الولوج إلى التمويلات، مشيرة إلى البنك الدولي يساهم في هذا المشروع بمبلغ 50 مليون دولار. كما وقع صندوق الضمان المركزي على أربع اتفاقيات مع شركات تدبير الصناديق المخصصة لتمويل المقاولات الناشئة المبتكرة وكذا مع مستثمرين من القطاع الخاص محليين وأجانب.

وستعمل هذه الصناديق على تعزيز تمويل رأسمال المقاولات الناشئة المبتكرة التي تعاني حاليا خصاصة في التمويلات التي يوفرها السوق.

المغرب وفق في سياسته الطاقية بين التنمية الاقتصادية ومكافحة التغيرات المناخية

أكد المستشار التقني الرئيسي لمشروع دعم السياسة الطاقية للمغرب «بابيم»، كورنار لورينز، أول أمس، بالرباط، أن المغرب وفق في سياسته الطاقية بين التنمية الاقتصادية ومكافحة التغيرات المناخية. وأوضح الخبير الألماني، في ندوة نظمت بمبادرة من وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وبشراكة مع وكالة التعاون الألماني الدولي، أن سوق الطاقة المغربي يعكس دينامية متنامية ويجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، خصوصا في مجال الطاقات المتجددة والكفاءة الطاقية.



ممثلون حكوميون، وجهات فاعلة مؤسسية وخاصة، وأكاديميون، وخبراء وطنيون ودوليون. ويتضمن برنامج هذه الندوة مناقشة محاور تهم «سوق الطاقة: لماذا وكيف؟» و«الأسواق والطاقة المتجددة: فضلا عن «التجارب الدولية».

الدولية في مجال الطاقة (التنظيم، ودمج الطاقات المتجددة...). وشارك في هذه الندوة، التي تأتي بعد الحدث الذي نظم خلال مؤتمر الأطراف بمراكش (كوب 22) بالتعاون مع جمعية منظمي الطاقة لدول حوض البحر المتوسط في نونبر 2016 بشأن دور المنظمين في مكافحة تغير المناخ،

من جهته، أكد ممثل وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، كريم شكري، في كلمة بالمناسبة، أن المغرب اعتمد القانون رقم 48-15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء، والذي يشكل نقلة نوعية في تنظيم السوق الكهربائية من مصادر متجددة ومن الإنتاج الذاتي. وأضاف أن هذا القانون يروم مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الطاقات المتجددة، والرفع من جاذبيته لفائدة المستثمرين الخواص وتمكين المملكة من التقارب مع السوق الطاقية الجهوية الأوروبية، مشيرا إلى أنه تم تفعيل الأجهزة التشريعية التنظيمية المؤسسية للسماح بانفتاح القطاع الخاص على سوق الإنتاج. وتهدف هذه الندوة عرض القضايا التي تواجه الأسواق في أعقاب وضع سياسات مستدامة في البيئة وفرصة لعرض ومناقشة التجارب

أبرز أن مشروع «دعم السياسة الطاقية للمغرب» الذي تموله الوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، يدعم تحسين الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لتنمية أسواق الطاقة، وبالتالي يسهم في تنمية السوق على المدى الطويل. وأضاف أن أهداف المشروع تتمثل على الخصوص في وضع سيناريوهات الطاقة وفتح شبكة منخفضة التوتر، وتعزيز القدرات في تنظيم سوق الكهرباء وتطوير كفاءة استخدام الطاقة، مشيرا إلى أن هذا الحدث يندرج في إطار الدعم الذي تقدمه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لتنمية قطاع الطاقة بالمغرب.



بالرغم من ضخ 50 مليار درهم على شكل تسهيلات

انخفاض أداء المؤشرات القطاعية لـ «البنوك» بـ 3,3 في المائة



بقي المعدل البنكي، حسب بنك المغرب، مستقرا في نسبة 2,26 في المائة، في حين انتقل حجم المبادلات إلى 4,3 مليار درهم عوض 3,8 مليار درهم أسبوعا من قبل. وكان بنك المغرب قد ضح خلال طلب العروض ليوم 25 أكتوبر (تاريخ الاستحقاق يوم 26 أكتوبر 2017) مبلغ 50 مليار درهم على شكل تسهيلات لمدة سبعة أيام، وبخصوص نشاطات البورصة، أوضح المصدر ذاته أن مؤشر (مازي) سجل انخفاضا بنسبة 0,5 في المائة ليصل بذلك أدأوه منذ بداية السنة إلى 5,9 في المائة، مضيفا أن هذا الأداء يعزى أساسا إلى انخفاض في أداء المؤشرات القطاعية «البنوك» بـ 3,3 في المائة، و«الاتصالات» بنقص 0,9 في المائة، و«البناء و مواد البناء» بنقص 0,9 في المائة في حين سجل مؤشر قطاع «العقار» ارتفاعا بـ 0,4 في المائة. وفي ما يتعلق بالحجم الإجمالي للمبادلات، فقد بلغ 457,2 مليون درهم بعد أن سجل 598,2 مليون درهم أسبوعا قبل ذلك، تمت في غالبيتها على مستوى السوق المركزي. من جهة أخرى، أشار البنك إلى أن وتيرة نمو مجمع 3م سجلت انخفاضا بـ 5 في المائة مقابل 5,3 في المائة خلال يوليوز الماضي، مشيرا إلى أن هذا التطور يعكس، بالأساس، تفاقم انخفاض الحسابات لأجل إلى نسبة 9,6 في المائة، بعد 3,4 في المائة، وارتفاع حيازات الوكلاء الاقتصاديين من سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية إلى 5,8 في المائة بعد 2,3 في المائة. من جهتها، سجلت القروض البنكية انخفاضا بـ 5,1 في المائة بعد 5,8 في المائة، وبدورها سجلت الديون الصافية على الإدارة المركزية انخفاضا انتقل من 11,2 في المائة إلى 10,6 في المائة. وخلال الأسبوع الممتد من 19 إلى 25 أكتوبر 2017، انخفض سعر صرف الدرهم بنسبة 0,04 بالمائة مقارنة مع الأورو، وارتفع بـ 0,07 بالمائة مقارنة مع الدولار الأمريكي.

خلق فضاءات لتجميع وتعبئة مختلف الفاعلين في الهندسة الإفريقية من أجل تطوير قنوات التفكير وتبادل وتقاسم الخبرات، وتستهدف المبادرة في هذا الصدد مساهمة مؤسسات التكوين والفاعلين الاقتصاديين والمنظمات الدولية وجمعيات خريجي مراكز الخبرة والتفكير. وتوخى هذه المبادرة تقديم أجوبة ملموسة للتحديات الكبرى لتنمية الهندسة بإفريقيا، التي تعتبر رافعة ضرورية للنمو السوسيو اقتصادي للقارة.

لتكريس انفتاحها على إفريقيا

المدرسة المحمدية تطلق مبادرة «إنجنير فور أفريقيا»

أطلقت جمعية مهندسي المدرسة المحمدية، أول أمس، بالرباط، خلال مؤتمرها الوطني، مبادرة «إنجنير فور أفريقيا»، كما أعلنت إحداث مكتب جهوي إفريقي، لتكريس انفتاحها على إفريقيا. وذكر بلاغ نشر خلال المؤتمر الوطني للجمعية، الذي انعقد تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، أنه وعيا منها بالمسؤولية الملقاة على عاتق المهندسين الأفارقة في إنجاز تحديات التنمية بالقارة، خاصة من خلال الأخذ بعين الاعتبار العجز الكبير الذي تعرفه على مستوى المهندسين، أطلقت الجمعية هذه المبادرة لبحث مختلف الفاعلين المعنيين على إيلاء أهمية كبرى لمسألة تكوين المهندسين في إفريقيا وتعزيز روابط التعاون بين مختلف المتدخلين في مجال الهندسة، بغية جعلها قوة حقيقية للتنمية.

وتتوخى الجمعية من إطلاق هذه المبادرة الانخراط في ثلاث أجنحة مترابطة ومتكاملة تتمثل في أجنحة 2030 للتنمية المستدامة، واتفاق باريس حول المناخ، وأجنحة 2063 « إفريقيا التي نريدها» التي تعتبر إطارا استراتيجيا مشتركا من أجل نمو دامج وتنمية مستدامة. وتروم مبادرة «إنجنير فور أفريقيا» تأسيس جمعية مهندسي المدرسة المحمدية سنة 1964 من قبل مهندسي الفوج الأول للمدرسة، وتشكل اليوم، بأزيد من 10 الاف عضو، أكبر تجمع للمهندسين المغاربة. وبالإضافة إلى الهيئات الوطنية، تتوفر الجمعية على 10 مكاتب جهوية وتجمعين مهنيين وتمثليتين بأوروبا وأمريكا اللاتينية. وتتمحور الاستراتيجية الموجهة لعمل الجمعية حول ثلاثة أهداف تهم خلق مجموعة قوية ودينامية للمهندسين، والمساهمة في النهوض بالمدرسة المحمدية للمهندسين ومهندسيها، والدعم الفاعل للتنمية السوسيو اقتصادية للمملكة.

تحت شعار: «التعليم العالي وعالم الشركات لسد الفراغ»

مجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات تنظم دورتها 33 للملتقى التدبير



الفجوة القائمة بين مناهج التكوين في سلك التعليم العالي وعالم الأعمال. وقد استدعي لتنشيط هذا الملتقى عدة شخصيات بارزة للمساهمة في معالجة مجموعة من المواضيع ذات الصلة بروح المقاول و المبادرة، وطرق

الحاضرة في هذه التظاهرة. وأفاد بلاغ للمجموعة أن هذا الملتقى، الذي يشكل فضاء أمثل لتطوير شبكات العمل واستغلال فرص الشغل المتاحة، يستهدف بالأساس الطلبة في مرحلة التكوين وخريجي مدارس التجارة، فضلا عن المرشحين من ذوي التجربة الراغبين في إجراء دورات تدريبية أو الاندماج في سوق الشغل. ومن المرتقب أن تشهد هذه الدورة مشاركة نحو 40 من المقاولات العاملة في مختلف القطاعات، والمتطلعة نحو المساهمة في خلق إطار ملائم للتلاقي وتبادل الخبرات ولاندماج المهني لفائدة الشباب. وأضاف المصدر ذاته أن مثل هذه العملية ستسهل إجراء المقابلات وأيضا المساهمة في مناقشة عدد من الموضوعات التي تهم كيفية تقليص

تنظم مجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات، اليوم وغدا بالدار البيضاء، ملتقاها 33 للتدبير، وذلك تحت شعار: «التعليم العالي وعالم الشركات، سد الفراغ» ويتوخى من هذا الملتقى إفساح

